شو اللي صبّرك على المرّ؟

يتناقل الناس في نابلس رواية تستحق التوقف عندها والتفكير مليا في مضمونها. وملخص القصة ان استاذا يحمل شهادة جامعية (ب.ع.) يدرس في احدى كبريات المدارس الثانوية في المدينة يقوم ما بعد الدوام بالعمل كمقال.

البعض المترف يتهم هذا المدرس بانه طماع لا يتورع عن ابتهان "احقر" مهنة من اجل كسب النقود.

والبعض اللامبالي يأخذ على هذا الاستاذ اختياره لمهنة العتالة بالذات معتقدا انها لا تليق بكرامة المعلم.

البعض من الصعب على هذا البعض "او ذاك" خصوصا اذا كان مجبرا من عذاب الدنيا والتفكير بقوت العيال ان يطلق ما شاء من الالقاب على ذلك الاستاذ.

ولكن الحكم على الناس من هذا المنطلق سيكون، في احسن الاحوال حكما للموضوعية ومبتعدا عن الواقعية.

فالاستاذ المعني لم يكن ليلجأ الى البحث عن عمل اضافي مضطرا وليس هنا بصدد الحديث عن الضرورة في هذا النوع من العمل او ذاك فمسألة قبول نوع العمل الذي يمتهنه الانسان او اختيار غيره انما يعود للشخص المعني ولسوق العمل في البلاد.

الا ان الشيء الاساسي الذي يبقى والذي يجدر ان تتوجه اليه الانظار هو السبب الذي دفع مثل هذا المعلم الى القيام بما قام به. يقينا انها مأساة — فخريج جامعة — وهذا احد اعلى المؤهلات العلمية والعملية في البلاد — يضطر الى القيام بعمل آخر على حساب صحته وراحته وعلى درجة ابنائه للطلابه فما هو وضع من اقل منه كفاءة وهم الاكثرية الساحقة من الشغيلة.

ان المسؤول عن هذه المأساة هو الوضع الذي وجد فيه هذا المعلم نفسه.

المسؤول هو تدني مستوى رواتب الاجيرين والمعلمين والموظفين في البلاد.

المسؤول هو الغلاء الفاحش الذي يسلع بنهمه وجشع قوت الاطفال والمسؤول عن هذا وذاك وعن غيرها من الامور الشاذة التي نتنفسها هو محمل الاوضاع التي نعيش في ظلها.

ابو فجر

ازدياد اعتماد قطاع البناء في اسرائيل على عمال المناطق المحتلة

اكد تقرير صدر مؤخرا عن وزارتي الاسكان والعمل الاسرائيليتين ان اكثر من ٣٥ بالمئة من عمال البناء في اسرائيل هم من مواطني المناطق المحتلة — ويشكل هؤلاء ٣٠ الف عامل من اصل ٨٥ الف عامل هم مجموع العاملين في قطاع البناء في اسرائيل.

وذكرت جريدة جروزلم بوست الاسرائيلية (٧٨/١٢/١٣) ان التقرير جاء نتيجة لدراسة مشتركة قام بها المديران العامان لوزارتي الاسكان والعمل. وقد حذر التقرير من خطورة تعرض قطاع البناء في اسرائيل الى نكسة قوية في حالة حدوث تطورات سياسية تعرقل "عدم اجتياز العمال العرب "الخط الاخضر" للعمل في اسرائيل.

والجدير بالذكر انه في الوقت الذي تتجه فيه قوة العمل العربية الى العمل في قطاع البناء باسرائيل فان قطاع البناء في المناطق المحتلة يشكو من نقص العمال والفنيين.

ويفرض هذا الوضع ضرورة ايجاد حلول معقولة وقابلة للتنفيذ بحيث يتم تامين ظروف عمل واجور مناسبة لعمال البناء في المناطق المحتلة للعودة الى العمل في مواطنهم.

ويشير عددمن الخبراء الاقتصاديين في الضفة الى اهمية قطاع البناء في توفير فرص لالاف العاملين سواء في القطاعات والفروع المرتبطة مباشرة بقطاع البناء او في القطاعات والانشطة الاقتصادية الاخرى التي ستتطور نتيجة الطلب غير المباشر الناجم عن زيادة الطلب على قطاع البناء.

على هامش انشاء وحدة النقد الاوروبية الجديدة

منذ مطلع هذا العقد وفي محاولة منها لايجاد بعض الحلول لمشاكلها النقدية قامت الدول الاوروبية الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة بلقاءات عديدة ووضعت مشاريع مستقبلية. وكان مؤتمر القمة لهذه الدول والذي انعقد في باريس سنة ٧٢ قد اقر خطة لاقامة "اتحاد اوروبي" حتى عام ١٩٨٠.

الا ان المصالح المختلفة للفئات الحاكمة في الدول الاوروبية المختلفة تجعل تحقيق هذا "الاتحاد الاوروبي امرا صعبا. وعلى كل حال فقد بات واضحا ان تحديد عام ١٩٨٠ كعام تشكيل هذا الاتحاد كان خياليا لا يستند الى واقع الحياة.

ورغم ذلك فان هناك مصلحة مشتركة كان لا بد وان تجمع الدول الاوروبية الغربية. وهذه المصلحة هي محاولة الوقوف في وجه التقلقل الاقتصادي الامريكي. وقد ازدادت النقطة الاخيرة حدة مع الهزات المتلاحقة التي اصابت الدولار بحيث اصبح من الضروري ان تجد الدول الغربية الاوروبية مخرجا ما.

وكان انعقاد قمة الدول الاوروبية في بريمن في شهر تموز الماضي مناسبة لمعالجة هذه الاوضاع. ففي هذا المؤتمر تقدمت كل من المانيا الغربية وفرنسا باقتراحات محددة تتضمن انشاء وحدة نقدية اوروبية جديدة ووضع نظام نقدي اوروبي جديد.

اما مؤتمر بروكسل الذي انعقد في الاسبوع الماضي فقد كان مناسبة لبحث هذه المواضيع — وقد تميز المؤتمر بخلافات كثيرة حول العديد من المواضيع سواء المتعلقة بالنظام النقدي الاوروبي المقترح او بالنسبة لـ "السياسة الزراعية المشتركة" الواجب اتباعها. الا ان هذه الخلافات لم تمنع الدول المشتركة من الاتفاق على انشاء ما يسمى بـ "الوحدة النقدية الاوروبية".

وستكون الوحدة النقدية الجديدة مشابهة لوحدة السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي كما انها ستتكون من سلة من عملات الدول الاوروبية الغربية بنسب تعكس قدرة هذه الدول الاقتصادية. وتتكون هذه النسب بالشكل التالي: الفرنك الالماني الغربي ٣٣ بالمائة، الفرنك الفرنسي ١٩،٩ بالمائة، الجنيه الاسترليني ١٣،١ بالمائة، الجيلدر الهولندي ١٠،٥ بالمائة، الليرة الايطالية ٩،٨ بالمائة، الفرنك البلجيكي ٩،٢ بالمائة، والكرون الدنيماركي ٣،١ بالمائة، الجنيه الايرلندي ١،١ بالمائة، والفرنك اللوكسمبرغي ٠،٤ بالمائة.

وطبقا لاسعار العملات في بداية الاسبوع الثاني من الشهر الحالي وكما تقول "الايكونومست" اللندنية (٧٨/١٢/٩) فان الوحدة النقدية الاوروبية هذه ستكون مساوية لـ ١،٣١ دولار ا. ٠،٩٧ وحدة حقوق السحب الخاصة. ومن المقرر ان يبدأ العمل رسميا بهذه الوحدة النقدية في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٧٩.

ويأمل قادة دول السوق المشتركة ان "يساعد انشاء الوحدة النقدية الجديدة على مجابهة التأثيرات المدمرة التي يفرزها ارتباط العملات الاوروبية بالدولار الامريكي. وتبدي الاوساط الامريكية ارتياحها لهذه الخطوة، الا انها مسيطرة للاقرار بأن الدول الاوروبية الغربية بدأت خطوات عملية لمواجهة الدولار وقد اعترفت مجلة "تايم" الامريكية (١٨/١٢/٧٨) في تعليقها على انشاء الوحدة النقدية الاوروبية بانها كانت "ولادة وان تكن ولادة مهتزة".

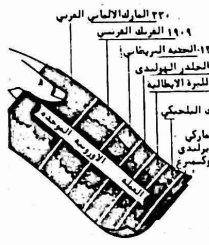

نسبة الوحدة النقدية الاوروبية الجديدة

توسيع شبكة الخطوط الحديدية في الاتحاد السوفياتي

تم بناء نصف الخط الحديدي "بايكال آمور" الذي يكفل مخرجا ثانيا من سيبيريا الى المحيط الهادي ويبلغ طول الخط الحديدي بصورة عامة ٣٢٠٠ كيلو مترا

ويشق الخط الحديدي في غابات "التايغا" الكثيفة وفي المناطق الجبلية وسيسرع الخط الحديدي التطور الاقتصادي للمنطقة وهي تعادل في مساحتها مساحة فرنسا ثلاثة مرات.

وقد اكتشفت في هذه المنطقة مصادر غنية من الفحم والحديد والمعادن غير الحديدية ونتيجة لاستثمارها سيبنى اكثر من ستين مدينة وبلدة للعمال، وسينشأ عدد كبير من المؤسسات

المتعهدون الاجانب يتغلغلون في الاردن

ظاهرة اخذت في الانتشار في الاردن وتهدد بتشديد وتكريس عوامل تبعية الاقتصاد الاردني للامبريالية الامريكية. وتتمثل هذه الظاهرة في استقدام شركات اجنبية متعهدة بكامل اطقمها من القوة البشرية لتنفيذ مشاريع لا تتميز بمستوى في رفيع تعجز عنه الخبرة الاردنية الوطنية فمشروع الاسكان في الغور الشمالي تنفذه شركة من كوريا الجنوبية وهي تنفذ كذلك مشروعا اخر الى الجنوب ومنشآت مشروع الموناس واسكان الموظفين على البحر الميت.

ان استخدام الشركة الكورية في مشاريع الغور جاء كاحد شروط المساعدة الاميركية التي تتفق عليها كما تتضمن الشروط استخدام مواد تركيبية ومعدات من مصدر اميركي او بلد موال للولايات المتحدة. وليس هذا كل ما في المساعدة الاميركية من بلاء فالتصميم والتخطيط جرى في مكاتب خلف المحيط دون مراعاة لطبيعة المنطقة وجغرافيتها.

الا ان اللغز يظل في الحكمة الكامنة خلف استخدام الفي مهندس وعامل من كوريا الجنوبية في الغور ومائتين آخرين عند البحر الميت لا يتفوقون من حيث الخبرة او الكفاءة بل ينقصهم التكيف مع المناخ وطبيعة العمل والاخلاص.

وتناشد القوى الوطنية والحريصة على مصلحة البلاد في الاردن وبحق عن الانسجام بين استخدام هؤلاء الخبراء وتوصيات الندوات بصدد منع هجرة العقول والمحافظة على القوى البشرية. كما ان الكثيرين في الاردن يتساءلون لمصلحة من يستقدم خبراء وعمال اجانب الى البلاد بينما تطلق ايدي المخابرات لتطفيش الاف العمال والفنيين والخبراء الوطنيين الممتلئين غيرة وحماسة للمشاركة في التطور الاقتصادي لبلادهم.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان الحديث عن تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية الاردنية، سيبقى شعارا اجوف ما لم يستند الى تطبيق عملي مخلص يستهدف تحقيق استقلال البلاد الاقتصادي.

من القاموس الاقتصادي

الاقتصاد الطبيعي

هو اقتصاد تنتج فيه منتجات العمل لا للتبادل بل لتلبية الحاجات الاقتصادية الداخلية، وبصورة رئيسية حاجات المنتجين الشخصية.

لقد ساد الاقتصاد الطبيعي في نظام المشاعة البدائية ونظام العبودية والنظام الاقطاعي، نظرا لضعف تطور التقسيم الاجتماعي للعمل. وبالاضافة الى ذلك فقد بدا الاقتصاد السلعي يتسع، ايضا، على اساس تقسيم العمل المتنامي.

ومع التطور اللاحق في القوى المنتجة، في ظروف الرأسمالية، اصبح الاقتصاد السلعي (البضاعي) هو المسيطر.

ولا يزال الطابع الاساسي للاقتصاد الفلاحي في عدد كبير من الدول النامية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية متسما باقتصاد نصف طبيعي. وتعتبر مهمة تحويل هذا الاقتصاد نصف الطبيعي الى اقتصاد بضاعي من المهمات الرئيسية التي تتطلب الحل من اجل احداث تصوير في الاوضاع الاقتصادية للاراضي في هذه البلاد.

الموازنة السوفياتية الجديدة: مزيد من التطور الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين

اقر مجلس السوفيات الاعلى في ١٤ من الشهر الماضي ميزانية الاتحاد السوفياتي لعام ١٩٧٩. وقد طرح مشروع الميزانية وزير المالية السوفياتي جاربوزوف في خطاب له امام المجلس. ونقلت وكالة "برافدا" السوفياتية (٧٨/١١/٣٠) عن جاربوزوف قوله "ان الميزانية تعكس الخطط التي وضعها الحزب الشيوعي السوفياتي من اجل التطوير اللاحق لجميع فروع الاقتصاد وزيادة رفاهية السكان وتعزيز القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفياتي".

وتبلغ المداخيل ٢٦٩،١ مليار روبل والنفقات ٢٦٨،٨ مليار روبل. وما يلفت النظر حقا في باب المداخيل ان كمية الضرائب التي يدفعها المواطنون للدولة لا تزيد

الا ٢٢،٨ مليار روبل اي ٨،٤٧ بالمائة فقط من مجموع الواردات في حين ان المصدر الاخر لدخل الدولة انما يأتي عن طريق ارباح الدولة وعائداتها من المؤسسات الاشتراكية وجدير بالذكر هنا ان موازنات الدول الرأسمالية المختلفة تتركز في الاساس على الضرائب التي تجبى من المواطنين بحيث تشكل هذه الضرائب الاكثرية الساحقة من باب المداخيل.

وستزداد مداخيل الدولة من المؤسسات الاشتراكية من ٢٢٣،٤ مليار روبل عام ٧٨ الى ٢٤٤،٨ مليار اي بنسبة ٩،٠٦ بالمئة مما يعكس ازدياد ارباح المؤسسات الاشتراكية وبالتالي زيادة نجاعة العمل فيها.

اما ارقام باب النفقات فتشير الى ان ٥٣،٧ بالمئة) ستخصص لتطوير فروع الاقتصاد الوطني المختلفة وخاصة الصناعة والزراعة وتجهيزها بافضل التكنولوجيا الممكنة. كما ان الانفاق على الشؤون الاجتماعية والثقافية سيبلغ ٩١،٢ مليار روبل (او ٣٣،٩ بالمئة من مجموع النفقات) موزعة على الشكل التالي: ٣٧،٩ مليارا (١٤،١ بالمئة) للتعليم و ١٣،٦ مليار (٥،١ بالمئة) للصحة والرياضة و ٣٩،٧ مليارا (١٤،٨ بالمئة) للتامين

ولن تتعدى النفقات الدفاعية ١٧،٢ مليار روبل (٦،٤ بالمئة من النفقات).

وكان هذا الباب هو الوحيد الذي لم تطرأ عليه زيادة بالنسبة لعام ٧٨ مما يشير الى ان نسبة النفقات الدفاعية هذا العام قد قلت عن سابقه. وتعكس هذه النفقات الدفاعية التوجه السلمي للحكومة السوفياتية وكما قال وزير المالية في خطابه "فانها تعكس تطبيق البرنامج الذي اقره المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي بخصوص النضال اللاحق من اجل السلم والتعاون الدولي وفي سبيل حرية الشعوب واستقلالها ومن اجل المساهمة في حل قضايا نزع السلاح".

وقد اجمع المحللون الاقتصاديون المحايدون في العالم على ان الميزانية السوفياتية لعام ٧٩ القادم هي ميزانية سلام وبناء ورفاهية.